مراكز الأبحاث العربية وسبل تطويرها باتجاه الإسهام في صناعة القرار السياسي

هاشم حسن حسين الشهواني*

مستخلص البحث

لم تظهر مراكز الابحاث العربية الا في مرحلة متاخرة من القرن الماضي، وقد نشات في صورتها الاولى في الجامعات الاوربية في القرن الثامن عشر ، اذ تاسس ما يعرف (بالكراسي العلمية). ظهرت هذه الكراسي تقليدا لما كان معمولا به في العالم الاسلامي من وجود من يتراس الحلقات العلمية ومن يتصدر الافتاء. وكثيراً ما تتشكل مراكز الابحاث كنتيجة لاحداث مصيرية او كنتيجة لقضايا ملحة تقود الى البحث عن حلول سياسية افضل. عرفت في الغرب بـ (Think Tanks)أي خزانات التفكير. وقد حظيت في الولايات المتحدة باهتمام بالغ لما لاتقوم به من ابحاث رصينة وتحليلات تتعلق بالقضايا الهامة، مما يجعلها عنصراً هاما في تحديد الأولويات الاستراتيجية الامريكية.

غير ان الوضع مختلفاً بالنسبة للمراكز البحثية العربية، فبالاضافة الى المعوقات التي تواجهها، فهي تاخذ مكانها الحقيقي. فميدان عملها وتأثيرها بقي محدوداً، فضلا عن ان نتاجات هذه المراكز قد تجد طريقها الى المكاتب والارشيف دون ان تجد الفرصة الملائمة لاستثمارها

المقدمة

شهدت المنطقة العربية في العقود المتأخرة من القرن الماضي تزايد الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات، بعد أن لاقت نظيراتها نجاحاً كبيراً في دول كثيرة، وقد ظهرت لأول مرة في أوربا، واكتسبت مكانة مرموقة في الولايات المتحدة الأمريكية وأدت دورا بارزا في دعم وإسناد مؤسسات صنع القرار السياسي، فازدادت أعدادها وكثرت مجالاتها وتخصصاتها وخاصة في الشؤون ألاستراتيجية والسياسات الخارجية، تقوم هذه المراكز البحثية أو مؤسسات الفكر والرأي المعروفة بـ الثينك تانكس (Think Tanks)خزانات التفكير . بإمداد أصحاب القرار السياسي ووسائل الإعلام بتحليلات ودراسات تتعلق بكل القضايا الهامة، مما يجعلها لاعباً هاماً في تحديد اولويات القضايا الاستراتيجية التي تواجه

* **مدرس مساعد / مركز الدراسات الإقليمية / جامعة الموصل**

الولايات المتحدة، وتشارك كذلك في تحديد المسارات التي يجب ان تسلكها الحكومة الأمريكية في تعاملها مع هذه القضايا.

غير أن هذا الدور يكون مختلفا في الوطن العربي فبالإضافة إلى المعوقات والمصاعب التي تواجهها المراكز البحثية، فهي لم تأخذ مكانها الحقيقي ولم تمارس دورها الحيوي في المشاركة في صناعة القرار، أو في تقديم ما يلزم من المشورة أو الدراسات الرصينة لمتخذي القرار، ليس لأنها عاجزة عن أداء تلك المهمة، بل لأنها لم تنتدب ولم توكل إليها مثل هذه المهام، بسبب طبيعة الحياة السياسية العربية وطبيعة أنظمتها، وبعدها عن العمل المؤسساتي المعمول به في الغرب.

الورقة تتحدث عن مراكز الأبحاث والدراسات العربية وسبل تطويرها باتجاه الإسهام في صناعة القرار السياسي. والفكرة أن يقوم البحث بتفكيك المفردات الواردة في الموضوع ليتسنى الربط بين عناصرها المشتركة وتشكيل وحدة موضوعية، وقبل الدخول في ذكر تفاصيل خطة البحث لابد من الإشارة إلى :

1- إن الدراسة بشكل عام لم تأتي لتسلط الضوء على مركز معين من المراكز البحثية العربية والعراقية، وإنما هي دراسة استقرائية لأهم عناصر القوة والضعف في إشكالية نشوء وعمل المراكز البحثية العربية.

2- من خلال المتابعة تبين أن المراكز البحثية العراقية تحتاج إلى دراسة خاصة.

وبناءً على ذلك تناول البحث أولا مراكز الأبحاث من حيث أهميتها ووجودها اذ أصبحت من الضروريات الملحة. ومن ثم نشأتها من خلال نظرة تاريخية تابعت تواجدها في بعض الدول ومقارنة ذلك مع بعض الإحصائيات ووجودها في البلدان العربية مع التركيز على أهم المعوقات والصعوبات التي تواجه مراكز الدراسات العربية، وفي المحور الأخر تطرق البحث إلى صناعة القرار السياسي في الوطن ومدى تأثير مراكز الأبحاث ودورها في هذا الجانب، وأخيرا حاول البحث تقديم بعض المعطيات والتصورات التي يمكن ان تسهم في تنشيط عمل المراكز البحثية العربية بما يخدم المصلحة العليا الوطنية والقومية.

أهمية الموضوع

تنبثق أهمية الموضوع من المكانة المتميزة للمؤسسات التي نحن بصدد دراستها والتي اطلق عليها في الغرب (خزانات التفكير) الثينك تانكس(1)، التي أصبح وجودها من الضرورات المجتمعية الملحة في الوقت الراهن، فالتحديات التي تواجه العرب على جميع

المستويات الداخلية وخارجية، تفرض علينا ضرورة المواجهة والارتفاع إلى مستوى أحداث العصر الذي نعيشه، ومواكبة التطور وامتلاك القدرة على المساهمة في صناعة المستقبل، وان لا نقنع دائماً في احتلال المقعد الخلفي في ركب الحضارة (2).

أصبح لمراكز البحوث والدراسات دور ريادي في قيادة العالم وأصبحت هذه المراكز أداة لإنتاج العديد من المشاريع الاستراتيجية الفاعلة، وهي الجهات الأساسية التي تستطيع رسم أُطر المشاركة والإسهام فيها إسهاما حراً وفاعلاً، ولقد ازداد عدد هذه المراكز في دول العالم لاسيما في أوربا والولايات المتحدة وتنوعت تخصصاتها في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاستراتيجية فضلاً عن وجود المراكز العلمية البحثية والتطبيقية، ولم تظهر مراكز الأبحاث العربية الا في العقود الثلاثة المتأخرة بعدما لاقت نظيراتها في العالم نجاحات في دعم النظام السياسي والاجتماعي لتلك الدول.

ان الدور الأساسي المنوط بهذه المراكز يركز على تحليل الواقع وفقاً لمعطيات ومقدمات معينة، وتقديم رؤى مستقبلية من أجل النهوض بواقع جديد بعيداً عن الارتجال أو النظرة الأحادية (3).

أصبحت مؤسسات المراكز البحثية بغض النظر عن هيكليتها جزءاً دائماً من المشهد السياسي لدرجة أنها أصبحت الآن جزءاً لا يتجزأ من العملية السياسية في العديد من البلدان خاصة المتقدمة .قامت هذه المؤسسات على أنواعها، في الغرب بالعديد من الوظائف المختلفة التي تضم :

1. -القيام بالأبحاث والتحليلات حول مشاكل وقضايا سياسية.
2. تقديم المشورة حول الهموم السياسية العاجلة.
3. تقييم البرامج الحكومية.
4. تفسير السياسات الحكومية لوسائل الإعلام الإلكترونية والمطبوعة، وبذلك يسهل على عامة الناس تفهمها وكسب الدعم للمبادرات السياسية .
5. تسهيل إنشاء "هيئات للقضايا "تُشرك تشكيلة منوعة من السياسيين يجتمعون بشكل مؤقت حول قضية سياسية أو مشكلة معينة.
6. تأمين عدد من الخبراء لتزويد الحكومة والمرافق الإدارية بالموظفين الأساسيين عند تغيير الحكم (4)

نظرة تاريخية

من الملفت للنظر من الناحية التاريخية ان مراكز الأبحاث نشأت في صورتها الأولى في الجامعات الأوربية في القرن الثامن عشر حيث أسس ما يعرف بـ (الكراسي العلمية) وكانت أول هذه الكراسي، تأسيس كراسي الدراسات الشرقية في بولونيا وفي روما وفي باريس، وقد ظهرت هذه الكراسي بالأساس تقليداً عما كان معمولاً به في العالم الإسلامي من وجود من يترأس الحلقات العلمية ومن يتصدر الإفتاء، كما أنشئت وقفيات نقلاً عن الوقفيات الإسلامية التي كان لها دور في تمويل المدارس العلمية التي كانت سائدة في العالم الإسلامي.

انشئت اول وقفية في بريطانيا أسمها وقفية (ديمورنت) في جامعة أكسفورد لتشجيع الدراسات الدينية بالتحديد، واعتبر ان إنشاء هذه الكراسي هي الإرهاصات الأولى لإنشاء المراكز البحثية [5]. في الولايات المتحدة اطلق عليها اسم ثينك تاكس (Think Tanks) وترجمت الى العربية بصور مختلفة منها (مراكز التفكير) وهناك من ترجمها (بنوك التفكير) أو خزانات التفكير، ولكن في الغالب يستخدم تعبير مراكز الأبحاث والدراسات للإشارة إلى (Think Tanks)، وفي بريطانيا عرفوها أيضا باسم (مراكز الأبحاث والدراسات) ولكن أثناء الحرب العالمية الثانية استخدمت عبارة(brain boxes) صناديق الدماغ أو المخ [6].

لم تكن لمراكز الأبحاث أو مؤسسات الفكر و الرأي علاقة مباشرة بالسياسة وظلت هذه المراكز تنشأ وتنمو بعيدا عن السياسة إلى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر تقريباً، عندما بدأت تظهر مراكز الأبحاث خارج الجامعات وعندها أخذت تأخذ منحى آخر هو تسخير العلم لخدمة السياسة، فظهر أول المراكز في بريطانيا سنة 1831هو(المعهد الملكي للدراسات الدفاعية)، ثم الجمعية الفابية سنة 1884[7].

ظهرت مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير نتيجة لرغبة كبار المتبرعين والمثقفين في خلق مؤسسات يجتمع فيها الباحثين والقادة من القطاعين العام والخاص، لمناقشة القضايا العالمية والتداول بشأنها، وقد بدأت ثلاث مؤسسات بنوع خاص بإثبات وجودها خلال العقود الأولى من القرن العشرين هي:

مؤسسة كارنيغي الخيرية للسلام العالمي سنة 1910 ومركز بروكنز سنة 1914، ومؤسسة هوفر حول الحرب والثورة والسلام 1919 والتي أنشأها الرئيس الأمريكي هربرت

هوفر، ومجلس العلاقات الخارجية سنة 1921، وهي مؤسسة تطورت من نادي عشاء شهري لتصبح إحدى أكثر المؤسسات السياسية الخارجية التي تحظى بالاحترام[8].

مؤسسات الفكر والرأي هذه وغيرها التي أنشئت خلال العقود الأولى من القرن العشرين في الولايات المتحدة كانت ملتزمة بتطبيق خبراتها العلمية على حشد من القضايا السياسية. كما يقول دونالد ابلسون على لسان كنت ويفر الباحث في مؤسسة بروكنز فإن هذه المؤسسات "تعمل كما لو كانت جامعات بلا طلاب، وتعطي أعلى أولوية لإنتاج أبحاث أكاديمية من نوعية عالية"[9].

على الرغم من ان الباحثين في هذه المؤسسات قدموا في بداية عهدها، وفي بعض الأحيان، المشورة لصانعي السياسة، غير ان الهدف الأول لم يكن التأثير المباشر على القرارات السياسية، بل مساعدة وإعلام صانعي السياسة والجمهور بخصوص العواقب المحتملة لإتباع مجموعة من الخيارات في السياسة الخارجية، لقد نشأت جزئياً رغبة مؤسسات الفكر أو مراكز الأبحاث نحو الأبحاث السياسية في البقاء بعيداً عن العملية السياسية من التزامها الاحتفاظ باستقلاليتها الفكرية المؤسساتية، وهو أمر كان العديد من المؤسسات المعاصرة على استعداد للتضحية به [10].ويضيف أيضا ابلسون حول التطور التاريخي لمراكز الأبحاث فيقول :"ان الباحثين الذين درسوا نمو وتطور مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية متفقون بوجه عام على ان الطبيعة اللامركزية جداً للنظام السياسي الأمريكي، مضافة إلى غياب الانضباط الحزبي الصارم، والتبرعات المالية الواسعة للمؤسسات الخيرية، قد ساهمت بدرجة كبيرة في تكاثر مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية وتنوع اهتماماتها [11].

وكثيراً ما تتشكل مؤسسات الفكر والرأي ومراكز الأبحاث كنتيجة لأحداث مصيرية في تاريخ بلد ما أو عدد من البلدان، أو كنتيجة لقضايا قومية ملحة تقود إلى البحث عن حلول سياسية أفضل، وهي كثيراً ما تكون وليدة فكرة فرد من أصحاب الرؤى البعيدة أو مجموعة من الناس من ذوي الخبرة والاختصاص ومن المتابعين للقضايا العامة [12].

سعى العديد من الشخصيات والمثقفين ومجموعات المجتمع المدني حول العالم إلى تأسيس مراكز أبحاث ومؤسسات فكر مستقلة وكباقي دول العالم أخذت مراكز الأبحاث

بالانتشار في أوربا الشرقية وأخذت وتيرتها بالتسارع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فازدادت أعدادها بشكل كبير، بعد أن كانت مقصورة على المؤسسات الحكومية والعسكرية بشكل خاص، وسبب ذلك حاجة تلك البلدان إلى تغيير النمط السياسي الداخلي والخارجي على أثر التغيير الحاصل.

وفي ضوء البيانات المستحصلة من مراكز أبحاث نزع الأسلحة التابع للأمم المتحدة، فإن الفترة مابعد انهيار الاتحاد السوفيتي شهدت تنامي واضح في عدد مراكز الأبحاث وخاصة في بعض الدول، والجدول التالي يبين عدد مراكز الأبحاث لبعض دول أوربا الشرقية السابق لسنة1993 .

ت	الدولة	عدد مراكز الأبحاث
1.	روسيا	45
2.	بولندا	16
3.	جمهورية الجيك	10
4.	أوكرانيا	10
5.	هنكاريا	7
6.	بيلوروسيا	5
7.	لتوانيا	4
8.	استونيا	3
9.	ألبانيا	3
10.	لاتيفيا	3
11.	بلغاريا	3
12.	رومانيا	2
13.	سلوفاكيا	2
14.	مولدافيا	1
15.	جورجيا	1
المصدر:بختيارحمة شريف، دورمراكزالأبحاث الأكاديمية في ترسيخ استقلال دول أوربا الشرقية، مجلة شؤون أوربية، عدد1، سنة 1999، مركز دراسات كردستان، السليمانية، ص 28		

فإذا قمنا بمقارنة بين عدد المراكز البحثية المتوفرة لدينا لعام 1990 وعام 1993 لظهر بشكل واضح مدى تنامي هذه المراكز .فمثلاً كان العدد في روسيا الفيدرالية قبل عام1990(13)مركزاً أي ان الزيادة الحاصلة تقارب أربعة أضعاف .في حين ازداد عدد هذه المراكز في جمهورية الجيك في نفس الفترة من (3) إلى (10) وكذلك بالنسبة لبولندا من (10) إلى (16) مركزاً.

ان التغيير الذي طرأ على تلك البلدان وعلى أوضاعها السياسية والاجتماعية أثر بشكل كبير على علاقاتها الدولية وسياساتها مما أدى بالضرورة إلى الحاجة إلى كفاءات علمية وأكاديمية متخصصة في مختلف المجالات، أفرزت الحاجة الماسة إلى تزايد عدد المراكز البحثية لمواكبة متطلبات العهد الجديد (13).

وهذه الظاهرة يمكن ان تتكرر في بلدان كثيرة في المستقبل وخاصة تلك التي تهدف إجراء تغييرات وإصلاحات سياسية واجتماعية – وبضمنها الدول العربية– .وإذا أخذنا بالاعتبار تأثير النظام العالمي الجديد وتأثيرات العولمة. والأمثلة على تعدد وتنوع المراكز البحثية العالمية كثيرة، ففي الجمهورية التركية حالياً العديد من المؤسسات ومراكزالدراسات والأبحاث التاريخية والسياسية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية، وبعض هذه المراكز مستقلة وبعضها الآخر مرتبط بجامعات ومؤسسات رسمية تركية، أو منظمات دولية.

تعد مؤسسات ومراكز الدراسات والأبحاث التاريخية الأقدم من بين هذه المؤسسات، أما مؤسسات ومراكزالأبحاث السياسية والاستراتيجية، فان معظمها حديثة النشأة إذ ظهرت في تسعينات القرن العشرين اثر التحولات المهمة التي طرأت على العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز اهتمامات تركية متزايدة بجمهوريات آسيا الوسطى والقفقاس ومنطقة البحر الأسود وبتطور العلاقة مع الاتحاد الأوربي (14).

وفي إسرائيل ازدادت مؤخرا الدعوات لتسخير قدر اكبر من الموارد لتزويد المراكز البحثية والمؤسسات الاستخبارية والأكاديمية البحثية بالمستشرقين والباحثين اليهود في الشؤون العربية، على اعتبار أن هناك تحديات تواجه الدولة العبرية تفرض عليها الحصول على اكبر قدر ممكن من المعلومات حول العالم العربي.

ومن يتتبع خارطة مراكز الأبحاث في إسرائيل فإنه لابد ان يشعر بالدهشة لكثرة عدد مراكز البحث والدراسة التي تتخصص في مختلف القضايا العربية.

إن كل جامعة في إسرائيل تضم أكثر من مركز أبحاث متخصص في شؤون العالم العربي، ناهيك عن مراكز البحث التابعة للأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية فجهاز المخابرات الإسرائيلية الداخلية "الشاباك"له مركز أبحاث متخصص في دراسة المتغيرات التي تشهدها الأراضي الفلسطينية في مختلف النواحي (15).وتكمن أهمية مراكز الأبحاث المتخصصة في الشؤون العربية سواء المستقلة أو التابعة للأجهزة الاستخبارية الشاباك أو الموساد بتقديم وتحليل المعلومات التي تساعد دوائر صنع القرار السياسي في اسرائيل على الوقوف على آخر المستجدات المتعلقة بالصراع العربي –الإسرائيلي (16)

يمكن القول ان معاهدة كامب ديفيد 1979 وملاحقها المتعددة فتحت أمام الاختراق الإسرائيلي للعقل العربي آفاقاً رحبة وأعطته بعده الرسمي، وذلك من خلال نصوص صيغت بأشكال تخدم مصالح الصهيونية وتلبي مطامعها القديمة في التغلغل نحو مصر والسعي لإخراجها من دائرة الصراع القومي والحضاري العربي مع الحركة الاستعمارية والصهيونية وعزلها عن شقيقاتها الأقطار العربية، للأسف لقد نجحت في ذلك (17). يبدو ان القضية الثقافية والعلمية كانت واحدة من ابرز العناصر التي تضمنتها ملاحق المعاهدة، وجاء تنفيذها بأسرع مما كان يتصوره أحد بالتحرك نحو مصر.

ويعد (المركز الأكاديمي الإسرائيلي) الذي أسس سنة 1982 في القاهرة من اخطر مراكز الغزو العلمي في وطننا العربي، وقد حرصت إسرائيل على اختيار أفضل ما لديها من أساتذة ومتخصصين للعمل في هذا المركز، كما تم اختيار مديرين معروفين باهتماماتهم البحثية بقضايا مصر والوطن العربي وبارتباطهم بجهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) ومن ابرز الذين تولوا رئاسة المركز :(شيمون شامير) و (جبرائيل واربورج) و (أشيم عوفادايا). ويعد هذا المركز (رأس الحربة) متقدمة للموساد تجاه العقل المصري.ويتضح ذلك من خلال ايراد عناوين الموضوعات التي اضطلع المركز بالبحث فيها وجميعها موضوعات حساسة وخطيرة وذات تأثير وصلة بواقع الشعب المصري ومستقبله .ومن هذه الموضوعات (الأصول العرقية للمجتمع المصري) و(سبل تفتيت مصر طائفياً) و (الوحدة الثقافية والعقائدية بين الإسلام واليهودية) وغيرها موضوعات تبحث في صميم الثقافة وحياة المجتمعات العربية (18).وتقوم أحيانا هذه المراكز بإجراء استطلاعات للرأي حول أهم القضايا العربية الساخنة بما يخدم تطلعات إسرائيل المستقبلية فعلى سبيل المثال.

أجرى مركز أبحاث الشرق الأوسط وامن إسرائيل التابع لجامعة تل أبيب استطلاعا في خمس جامعات إسرائيلية حول أفضل رئيس وزراء للمرحلة المقبلة للعراق يمكن أن يخدم تطلعات إسرائيل في الشرق، وقد تخلل السؤال سبع شخصيات عراقية وعلى الطالب أن يختار ثلاثة منهم حسب الأهمية (19).

مراكز الأبحاث العربية

ان تخلف الدول العربية قد انعكس على تخلف الناحية العلمية والذي امتدت آثاره الى محدودية وتخلف مراكز الأبحاث .فضلا عن انخفاض اعدادها .فميدان عملها وتأثيرها بقي محدوداً، واقتصرت دراساتها على الجوانب الوصفية والعامة غالباً، لأن إجراء بحوث عميقة تحتاج الى قاعدة بحثية تفتقر اليها اغلب الدول العربية، فضلا عن ان نتاجات هذه المراكز قد تجد طريقها الى رفوف المكاتب والأرشيف دون ان تتاح الفرصة الملائمة لاستثمارها، وقد جاءت هذه المراكز مكررة لما موجود في الغرب أو لما هو قائم في دول اخرى ربما تكون مجاورة، الأمر الذي جعلها اقل فاعلية وتفتقد الى الأصالة لأنها ستكون اقل تفاعلاً مع البيئة المحيطة بها واقل اهتماماً بمشاكلها.

ان إنشاء مراكز أبحاث عربية مستقلة أو حتى رسمية تملك قسطاً من الحرية في التعبير والوصول الى المعلومات دون حواجز هي حاجة ماسة وضرورية لانتشال المجتمعات من حالة الانحطاط والتخلف (20). وعلى هذا يمكن القول ان مراكز الأبحاث والدراسات اذ ما أرادت ان تقدم انماطاً حظارية متقدمة في الاهتمام المعرفي والعلمي عليها ان تهدف وتنشد الامور التالية وتجعلها جزءاً من وظيفتها.

1- تركيز وتكثيف الجهود البحثية والفكرية مما يرجع على المتابع وذوي الاهتمام بالفائدة الكبيرة.
2- اعداد دراسات علمية مستقبلية(استشرافية) .
3 - تقديم دراسات جادة ورصينة للقضايا المصيرية الساخنة واصدار توصيات على مستوى التكتيك والاستراتيجيان وتقديم خيارات وبدائل للمناورة.
4 - تقديم الاستشارات المبنية على أسس علمية للمؤسسات العامة والخاصة على المستويات الوطنية والقومية .
5 - تفعيل حركة التأليف والترجمة والنشر وإصدار المطبوعات والدراسات المتخصصة.
6 -إعداد معلومات وبيانات قائمة على دراسات منهجية معمقة، والاهتمام باستطلاعات

الرأي العام .بما يخدم حركة المجتمع في العراق والوطن العربي فالعالم يزخر بفيض من المعلومات وفي كل الميادين، الاشكالية تبقى في نقل المعارف وتداولها، ونظم تنسيقها وتزامنها وتوفيرها بشكل ميسور وموثوق متزامناً مع نموها وتطورها وتوقيت الحاجة اليها [21].

7 -ضرورة اعتماد المراكز على منهج التخطيط، وافتراض خطط خمسية أو عشرية أو أكثر والعمل على توظيفها للمصلحة الوطنية والقومية.

8 - دعم صناع القرار :دائماً رجل الادارة والتنفيذ بحاجة الى الجهود البحثية المركزة التي تبلور له الخيارات وتوضح له السياسات وتفصل له القضايا بشكل عملي دقيق .لذلك نجد ان الكثير من الحكومات والأجهزة التنفيذية في المؤسسات العامة المحلية والاقليمية والدولية تعتمد على نتائج دراسات وأبحاث وخبرات مراكز البحوث والدراسات وتعدها هيئة استشارية.

.9تطوير الحياة المعرفية في الوسط العام، بما ان مراكز الأبحاث والدراسات عادة ما تستقطب أصحاب الاهتمام والخبرة .لذلك فإن تلك المؤسسات لها دور أساسي في تطوير الحياة المعرفية والفكرية والعلمية عن طريق أنشطتها الثقافية .والعلمية ومنابرها الاعلامية المختلفة [22].

معوقات عمل المراكز البحثية

1 – الوضع السياسي والاجتماعي والتركيبة السلطوية العربية وتوجهات الحكومات العربية وامساكها بأطراف النظام السياسي والاجتماعي والثقافي، فليس هناك ما يسمى بالعمل المؤسساتي المستقل، فان كان هناك ما يمت الى ذلك بصلة، فإنها بشكل أو بآخر تقع تحت طائلة أجهزة الدولة ولوائحها، ناهيك عن الأحزاب السياسية واشباه المفكرين، وهذا الجانب يقع تحته ما يسمى بـ)السقف الديمقراطي (أو مقدار الحرية الممنوحة للنخب والمثقفين، فليس هناك بكل تأكيد ما يكفي من مجال ممنوح للوصول الى المعلومات من جهة والى البحث العلمي الموضوعي دون قيود سياسية أو فكرية من جهة أخرى، وهو ما تفتقده معظم مراكز الأبحاث والدراسات العربية [23].

2 – مشكلة التمويل

وهي مشكلة متعددة الأبعاد حيث يغيب التمويل المحايد الذي يمكن ان يأتي من الدولة على شكل مخصصات البحث العلمي، وبالتالي تقع المراكز بحبائل التمويل الأجنبي بكل أشكاله مما يدفعها للوقوع في المحضور والمشبوه 0من التمويل وهو غير مسيطر عليه يقول محمد حسنين هيكل":عندما لايكون لنا رأي في توجيه هذا التمويل للأبحاث ولا نعلم لمن تقدم نتائج هذه الأبحاث وفي غياب مفهوم شامل يعطيني كل الصوره وبدون رقابة أو توجيه يدخل التمويل للسيطرة على عقل المجتمع ووجدانه وضميره ونوع من

السيطرة على تصرف المجتمع (24)الأمر الذي يستدعي تدخل الدولة ويعرضه للمسائل القانونية، كالذي حصل مع مركز ابن خلدون للأبحاث انشئ المركز في عام 1988متواكباً مع انشاء جماعة البحث عن ارض مشتركة من اجل السلام والتعاون في الشرق الأوسط Search for common groundوتعرض مدير مركزه سعد الدين ابراهيم للمحاكمة بسبب تقارير مرفوعة لأجهزة الدولة المصرية، ان ابراهيم تجاوز حدوده المسموح بها، واصبح يخوض في شؤون محرمة عليه .واتهم بالنصب والتزوير وبمساسه بالأمن المصري، وخصوصاً ان خلفيته تثير الشكوك .اذ كان يقوم ببحوث مشتركة مع جامعة حيفا، ويرى الرسميون ان قضيته قضية جنائية بحقه حدثت على أرض مصر وطبق بحقه القانون [25].

كما تعرض "مركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية "في جامعة صنعاء، الذي حصل على مساعدات مالية من هولندا واليابان وكندا، وما اشيع عنه بنقل تقاليد اجتماعية غريبة عن المجتمع العربي وما ينافي الأعراف العربية والاسلامية مما أثار حفيظة الأوساط الاجتماعية والدينية وشن عدد من اقطاب الحركة الاسلامية في اليمن من انتماءات حزبية مختلفة وخاصة التجمع اليميني الاصلاحي حملة شعواء ضد المركز الذي اضطلعت بتأسيسه الدكتورة رؤوفة حسن استاذة الاعلام والتنمية بجامعة صنعاء، وجاءت الحملة التي بلغت حد وصف المركز بالمجون والانحراف والعاملين فيه بالتفسخ الأخلاقي والترويج للأفكار والقيم الغريبة،جاءت تلك الحملة على أثر عقد ندوة في المركز في ايلول /سبتمبر 2002حول)مساواة الجنسين والمفاهيم المتصلة بها (وتظمنت بعض اوراق العمل طروحات وصفت انها شحنات منحرفة ومخالفة للدين الاسلامي، وانها روجت لمساواة الرجل والمرأة، وإلغاء الجنس والنوع .وأول من تصدى لهذه الطروحات الدكتور عبد الرحمن بافضل نائب رئيس مجلس شورى اللجنة المركزية للتجمع اليميني للاصلاح الذي قاد حملة ضد المركز ورئيسته رووفه حسن التي اضطرت الى اصدار بيان اعلنت فيه بأن ماورد في بعض اوراق الندوة لايمثل رأي وفكر المركز وان المركز غير مسؤول ولايتبنى تلك الأفكار .وأمام تزايد الهجمة عليها اضطرت رؤوفه حسن الى الاعتذار علناً وعبر الصحافة عما حدث وفي نهاية المطاف غادرت البلاد الى هولندا)سنة تفرغ

اكاديمية (وفي غصون ذلك اتخذت رئاسة الجامعة اجراءات للتهدئة فقررت اقالة رؤوفة حسن من رئاسة المركز والغائه وتعيين الدكتورة خديجة الهيصمي)وزير حقوق الانسان اليمنية حالياً (حرصت الهيصمي على القول ان قرار مجلس الجامعة كان مفاجئاً وبمثابة خطوة استباقية واكدت الهيصمي ان السفارة الهولندية بصنعاء قررت وقف المساعدات والدعم والتمويل للمركز (26)

استطاعت الدول المتقدمة ان توجد آليات وتعتمد على وسائل تمكنها من توفير الميزانيات اللازمة للانفاق على مراكز البحث وتنوع مصادره والانفاق عليه بسخاء، رغم زيادة اعدادها وسعة انتشارها فمثلاً يوجد داخل الولايات المتحدة الأمريكية (2000) منظمة أو مؤسسة تعمل في ميدان التحليلات السياسية، وحوالي (2500)مؤسسة أخرى مشابهة في العالم قد يصل عدد موظفيها أكثر من (1000)موظف كمؤسسة "راند "وتزيد ميزانيتها السنوية عن (100)مليون دولار، أو "مؤسسة الدراسات السياسية في واشنطن "وهي منظمة يقل عدد العاملين فيها عن أربعة وعشرين شخصاً وتتراوح ميزانيتها بين مليون ومليوني دولار امريكي [27].

اما في البلدان العربية فتواجه المؤسسات البحثية والجامعية انخفاض مستويات التمويل وتدني اسهام القطاع الخاص، اذ انها لاتصل الى 1%من الموازنات العامة في حين نلاحظ ان الانفاق على البحث في اسرائيل)ماعدا العسكري (حوالي 8ر 9مليار "شيكل "او مايوازي 6ر 2من اجمالي الناتج القومي [28].وبشكل عام يتجاوز متوسط الانفاق على البحث والتطوير من الناتج القومي الاجمالي في الاقتصاديات المتقدمة 3% سنوياً يقابلها 5ر 0%في الاقتصاديات النامية ومن ظمنها الدول العربية)في مصر7ر 0%وفي ليبيا3ر 0%وفي تونس 4ر 0%وفي الأردن 14ر 0%وفي قطر 4ر 0%من الناتج المحلي الاجمالي (هذه المؤشرات المقتضبة كافية لايجاز الصورة التي توضح مدى حرمان الاقتصاديات العربية من اهم مقومات التطور العلمي والثقافي ومن ثم النمو الاقتصادي، الأمر الذي ادى الى ضعف القدرات الإبداعية والإبتكارية، فضلا عن ضعف الاهتمام بهذه القدرات مهما كانت متواضعة [29]، وبالتالي أثر تدني مستوى التمويل والانفاق على المؤسسات البحثية والجامعية في الوطن العربي على مستوى الانتاج المعرفي ومعدل النشر للبحوث والأوراق العلمية العربية قياساً لما حصدته المؤسسات العلمية العالمية .ان احصائيات الخمس سنوات الماضية دلّت على انه تم نشر مايقرب من (305)ملايين ورقة بحث علمية وتكنولوجية في جميع انحاء العالم، كان نصيب دول

الاتحاد الأوربي منها 37%والولايات المتحدة الأمريكية 34%واسيا الباسفيك 21% والهند 20%واسرائيل 10%بينما اكتفت اكثر من 22دولة عربية بنشر اقل من 1% فقط من مجموع مانشر من أوراق، بالرغم من ان الوطن العربي يحتوي في مجمله اكثر من (200)جامعة حكومية واهلية وخاصة و (10)ملايين خريج، ويضم حوالي مائة الف مؤسسة استشارية وبيت خبرة غير ان مردود البحث العلمي لا يقارن بدول مثل ماليزيا والصين [30].

3 – عدم توفر قنوات اتصال وتنسيق بين مراكز الأبحاث العربية فيما بينها وبين مراكز الأبحاث الدولية، فوجود مثل هذا الاتصال يسهل عملية نقل الخبرات، وتأسيس شراكة معرفية.

تتجه المؤسسات والمراكز البحثية الأورو – امريكية لارساء فرق بحث متكونة من عدد التخصصات المكملة بعضها بعضاً مثل -دار الانسان – maison " del'homme"في فرنسا التي تجمع مئات الباحثين من جنسيات مختلفة، انجزت اعمالاً تحليلية ذات قيمة عالية –فاننا نسجل غياباً شبه كامل لمثل فرق البحث هذه في عالمنا العربي .وهذا مايترجم تهميش باحثينا المطلق على صعيد الخريطة المعرفية، واذا أضفنا اليه الوضع الشاذ الناتج عن هجرة مئات الاف من الخبراء والعلماء الباحثين ليتم احتضانهم من جانب المؤسسات والمراكز والمخابر الدولية [31].

يقول جواد الحمد " :إعتقد انه آن الأوان لانشاء مؤسسة أو جمعية تنسيقية بين مراكز البحث في العالم العربي بكل تنوعاتها، وان يعقد لها مؤتمر عام كل خمس سنوات في بلد عربي مختلف بأمانة عامة منتخبة يمكنها ان تعقد مؤتمراً علمياً موازياً لتناول التحولات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي وما يتصل به من تحولات دولية (32) ."والورقة تؤيد بشدة ماذهب اليه الحمد على ان تكون مثل هذه المؤسسة التنسيقية مستقلة تعمل ضمن انشطة مؤسسات المجتمع المدني .

ان الكلام في هذا الاتجاه لاينفي وجود رغبة وعمل في هذا الجانب لدى بعض المراكز البحثية العربية .مثلاً، يتمتع مركز الدراسات الاستراتيجية بعضوية الشبكة الأوربية

المتوسطية التي تضم مجموعة من المعاهد والمراكز في (27)دولة، كما ان المركز عضو مؤسس مع المعهد العربي للدراسات ولاتصالات وهو مؤسسة إقليمية تربط بين عدد من مراكز الأبحاث، ويتعاون المركز مع مؤسسات أكاديمية عربية وأجنبية أخرى لتقديم التسهيلات لطلاب الدراسات العليا الزائرين للقيام ببحوثهم ودراساتهم حول الأردن والشؤون العربية والاسرائيلية والشؤون الفلسطينية وفي جميع ميادين العلوم الاجتماعية. (33)

4 – لازال هناك مايمكن وصفه بالارهاب السياسي الدولي، الذي يؤثر بشكل او بآخر على الحرية المعرفية وعلى حرية الرأي والبحث العلمي .عن طريق التدخل المباشر او عن طريق توجيه الضغوط على الحكومات العربية.يبدأ احد الباحثين كلامه بالقول "لأننا نعيش الزمن العربي الردي فان اية محاولة مخلصة لتجميع شمل العرب وتكريس مفاهيم التضامن العربي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول العربية والمساهمة في بلورة استراتيجية عربية في مواجهات التحديات الراهنة والمستقبلية ...قضي عليها بالفشل .ويستكمل تحت عنوان :منبر للحوار فيقول :وهو ما حدث بالفعل لمركز زايد بدولة الامارات العربية المتحدة التابع لجامعة الدول العربية وبعد نشره دراستين هما" :حائط البراق"، "والحركة الصهيونية ومعاداتها لليهود "، اثارت جدلا كبيرا في صفوف ناشطين يهود في الولايات المتحدة الأمريكية فصدر تقرير من الخارجية الامريكية يتهم المركز بمعاداة السامية وفي 17آب /أغسطس 2003وجهت انتقادات غربية لمركز "زايد للتنسيق والمتابعة "واتهمته بمعاداة السامية والترويج لنظريات المؤامرة واتهم "بالانحراف عن مبادئ التعايش والتسامح بين الأديان "وترتب على ذلك اغلاق المركز نهائياً في27– 8 2003 . (34)

5 – التوجه الفكري :فكثير من المراكز تخلط بقصد او بغير قصد مابين دور مركز الدراسات كبؤرة للتفكير والتخطيط ومابين دور الحزب السياسي أو المنظمات الجماهيرية، كما ان كثيراً منها انشئ أو تحول الى منبر تعبوي لأفكار السلطة السياسية الحاكمة .وفي اطار العالم الثالث ودائرته العربية والاسلامية نجد هذه المسألة بشكل واضح وجلي .اذ ان الكثير من مراكز البحوث والدراسات ماهي الا امتداد ايديولوجي وسياسي لنظام سياسي معين .والأمر الذي لايفرق كثيرا لدى المرتكز الأهلية حيث يحمل المركز في بعض الأحيان رؤية وافكار وكلمات صاحب المركز وربما يغلب اسمه على اسم المركز.

6 – البيروقراطية والمركزية الادارية ونزعة الهيمنة المعرفية[35].

صناعة القرار السياسي

اجراءات صنع القرار هي عملية في غاية التعقيد دائماً، اذ تعتمد على عوامل كثيرة ومتداخلة، ومن هذه العوامل طبيعة النظام في الدولة ودرجة التطور السياسي فيها، من حيث حجم الأدوار الفعلية وحجم المشاركين فيه الذين تمت استشارتهم بالفعل قبل الاعلان الرسمي عن القرار، وهل النظام ديمقراطي محدود، نخبوي تعاوني، ام نخبوي سلطوي . والعامل التالي يعتمد على موقع وقوة وحجم الدولة، اما العامل الثالث فيعتمد على القضايا الخارجية المراد مواجهتها أي البيئة الخارجية، وهي مهمة تكاد تكون يومية [36]. ان فهم الموقف والتنبؤ باحتمالاته ومساراته وتصور نتائجه تتوقف جميعاً على المعلومات الدقيقة التي تعكس حقيقته والمتغيرات المؤثرة فيه، ولذلك يرتبط القرار الناجح بالمعلومات الدقيقة عن الموقف الذي يدفع له [37].

تعاني الأقطار العربية من ظاهرة ضعف البنية المؤسساتية لعملية صناعة القرار، الأمر الذي قد يفوت الكثير من الفرص، وقد يوفر هامشاً اكبر للخطأ في القرارات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية العربية كما شهدتها العقود المتأخرة بوضوح.

رغم ان هذه الورقة غير معنية بالدخول في تفاصيل صناعة القرار السياسي في الوطن العربي، غير انها تعتقد ان هذه الإشكالية تمثل احدى العقبات التي تعيق الاستفادة من نتاجات العمليات البحثية والأكاديمية التي يقوم بها باحثون متخصصون في شتى مجالات العملية السياسية [38]لاسيما وان هناك حاجة غير محدودة لصانعي السياسة الى المعلومات والتحليلات المنتظمة المتصلة بالسياسة وهو الأمر الذي يعنينا بقدر مايتعلق بمراكز البحوث [39]لذلك يصبح موضوع المشاركة في صنع القرار السياسي موضوعاً قابلاً للتطور وللمزيد من البحث والعمل الجاد وصولاً الى حل مفيد ومقنع، يؤدي الى عملية ناجحة في اتخاذ القرار لانها ستوفر مجموعة من البدائل الضرورية حسب تعريف سنايدر لـ)عملية اتخاذ القرار :(بأنها تلك العملية الناتجة عن اختيار بديل من مجموعة محددة من مشاريع البدائل المعرفة اجتماعياً بقصد الوصول إلى حالة معينة مرغوب فيها من قبل صانعي القرار [40].

ان هناك الآلاف من الباحثين والمفكرين والسياسيين العرب من الذين تعلموا في

أفضل الجامعات واكتسبوا اعمق الخبرات ولديهم وعي بأوضاع العالم ودراية بمجريات الأمور في أوطانهم ومقدرة على صنع القرار، ولكن ليس لهم من الحظ سوى قدر موفور من التهميش أو التهديد، فلا زال صانع القرار في العديد من الدول العربية بحكم ما لديه من سلطة قانونية وأدوات مادية تغريه بالانفراد بآلية صنع القرار حتى بات دور مراكز الأبحاث والدراسات الوطنية محصوراً في تفصيل البحث العلمي على مقاس القرار السياسي [41].اذ أن الكثير من مراكز البحوث والدراسات ما هي ألا امتداد إيديولوجي وسياسي لنظام سياسي معين يسعى نحو توسيع رقعته الجماهيرية أو استيعاب النخبة الثقافية والفكرية في إطار هذا المركز أو المعهد البحثي، وهنا يصبح المركز البحثي جزءاً من الترسانة الفكرية والأيديولوجية الذي يسعى من خلال نشاطه وإعماله البحثية والأكاديمية الى توظيفها بما ينسجم ونزعة الهيمنة ومنطق المركزية الثقافية [42].بمعنى آخر انه الاستبداد الذي هو نظام يرفض المشاركة، ويرفض التعاقد والاعتراف بالآخر وحتى وجوده ، من هنا تعتبر المشاركة جزءاً من معركة استرداد المجتمع لدوره والإنسان لحريته [43].

وصفت "جوديت كيبير "الخبيرة الأمريكية في شؤون الشرق الأوسط ورئيسة برنامج الشرق الأوسط بمجلس العلاقات الخارجية آلية صناعة القرار في العالم العربي بسلسلة من الحلقات غير الموصولة فيها حلقة القرار السياسي فهي منفصلة عن حلقة المؤسسات الفكرية وهي بدورها منفصلة عن القاعدة الجماهيرية [44].

ان على صانع القرار العربي لكي يكون صائباً في موقفه أن يشكل خلية للتفكير تعين على إنضاج الأفكار والمعلومات.

ان دراسة صنع القرار في المجتمع)القرار السياسي (يجب ان يرتبط بالصفوة الحاكمة (Ruling elite)، وهي من حيث التعريف :تلك المجموعة من الأشخاص الذين يملكون سلطة التأثير في مجالات الحياة المختلفة في المجتمع ويتحكمون في القرارات الرئيسية بغض النظر عن اماكنهم في السلطة السياسية، أي اننا نبحث عن الأشخاص الذين يتحكمون بالسلطة بغض النظر عن المناصب الرسمية التي يشغلونها أو المؤسسات السياسية التي ينتمون اليها .بمعنى ان عدد من يحكم (Who govern)أي من يتمتعون بالنفوذ والقوة أو القدرة على التأثير[45]0

مع كل نظام سياسي توجد إجراءات وأساليب يتم بموجبها التوصل الى القرارات فصنع القرارات بمثابة عملية (process)تتظمن انشطة عديدة، مثل وجود الحافز، وأدراك

صانع القرار للحافز، وتحديد المشكلة وبلورتها وتفسير المعلومات ومرحلة البحث عن البدائل ومن ثم تنفيذ القرار وأخيراً تقييم القرار [46].وهنا يفترض ان يكون هناك نوع من الدراية والتخصص في التعاطي مع هذه الأنشطة والأجراءات -كما هو معمول به في الغرب -ومن ذلك يمكن التفريق بين مؤسستين في هذا الجانب الاولى ظاهرة للعيان وهي القيادة السياسية للدولة والتي تتولى السلطة الدستورية وتتمتع بشرعية اتخاذ القرارات ويطلق عليها "مؤسسة اتخاذ القرار "وتوجد مؤسسة أخرى تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية عن المؤسسة الأولى، وغالباً ما لايمكن تحديد معالمها بدقة تساهم بشكل فعال وجذري في عملية صنع القرار وتتمثل في مؤسسات البحوث والتفكير في الدولة التي يدعمها المجتمع الأكاديمي في المؤسسات الثقافية بجانب مساهمات مؤسسات المجتمع المدني (السلطة الخامسة) ويطلق على هذا الشق من هيكلية صناعة القرار "مؤسسة صناعة القرار "لذا فعندما توصف عملية صناعة القرار في الغرب يقال بأنها ذات طابع علمي مؤسساتي يقوم على المشاركة بكل ماتعني هذه الكلمة [47].

لقد جر غياب المؤسسات التي تقوم على التمثيل الحقيقي وحرية العمل ضمن حدود الانتماء والتعددية الحزبية شعوب المنطقة العربية الى التخلف عن مواكبة التطور السياسي والاقتصادي والاعلامي والثقافي، ومعالجة ذلك تكمن في إعطاء هامش أكبر من الحرية الفكرية للإنسان العربي حتى يستطيع ان يحاور بكامل قدرته للتعبير عن رأيه فيما يدور من حوار هادف بين مختلف الفئات وصولاً الى الأفضل [48]

سبل تطوير مراكز الأبحاث العربية

ان اهم المعطيات والتطورات التي يمكن ان تسهم في تنشيط اعمال المراكز البحثية العربية، بما يخدم المصلحة العلي ا الوطنية والقومية ويعزز مكانتها لدى الاوساط الثقافية الشعبية والأكاديمية، ولدى صناع القرار .يمكن حصرها في النقاط التالية:

1-ربط البحوث الاكاديمية بالواقع العملي .فقناعة المجتمع بمؤسساته العلمية والعملية التي تستثمر نتاجات هذه المراكز يعد عاملاً أساسيا في استمرار عملها .اذ ان هذه الجهات تعد بمثابة مراكز التغذية العكسية لجميع النتائج العلمية التي وصلت اليها هذه المراكز.

2- منح مراكز البحوث والدراسات مستوى اعلى من سقف الحرية المعرفية والحركة المعطاة، كما يجب في هذا السياق التحرر من قيود سرية المعلومات، ويتطلب ذلك اصدار تشريعات تحمي عمل مراكز البحوث والدراسات وتسهل عليها الوصول الى البيانات المطلوبة باعتبار ان ما ستنجزه هو لخدمة المجتمع، وهذا الكلام ينطبق على الباحث كفرد من حيث حرية الرأي والحركة وعدم الزامه بضوابط قد لا تصلح الا لرجال البوليس .[49]

3- التمويل الوطني :علمنا مما سبق الاهمية القصوى للتمويل والذي بسببه يمكن ان تقع المراكز البحثية اسيرة مموليها سواء أكانوا افراد او مؤسسات او دول .وهنا قد يكون الحديث عن التمويل الوطني والعربي للمراكز البحثية مرتبطاً بالاصلاح السياسي، فلا يمكن الحديث عن تمويل حكومي مع غياب حكومة منتخبة، لا تفرض على هذه المراكز برامج قد لا تقل خطورة عن تلك التي تفرضها الحكومات والمؤسسات الأجنبية.

4- في مجال عمل المراكز المهني :يقول المؤرخ محمد قنطاري " :اننا في امس الحاجة لعقلنة نظراتنا الى التاريخ والواقع لنساعد اصحاب القرار السياسي على اتخاذ الموقف المناسب فلا يكفي للباحث ان ينقل المعلومات والبيانات فقط وانما يقوم بتحليلها ومقارنتها للوصول الى نتائج وسيناريوهات مستقبلية تساعد متخذي القرار على الاحاطة باي مسألة مطروحة ومساعدته في ان يكون قراره رشيداً ومتناسقاً، يتم ذلك بطرح تصورات وخيارات بديلة لديه[50] ."

5- يرى بعض الباحثين ضرورة تبني مراكز الابحاث استراتيجية قائمة على الانفتاح وتطوير علاقات مختلفة مع الهيئات والمؤسسات، مع اصحاب الادارات ومتخذي القرار والهيئات التشريعية، والتنظيمات السياسية والجهاز الحكومي، والدوائر العلمية والسياسية الدولية، الباحثين، المحللين السياسيين، الصحافة ووسائل الاعلام من اجل الوصول الى شبكة هامة تتعاون مع المراكز .والورقة تؤيد ما ذهب اليه هذا الرأي مع تحفظات ينبغي مراعاتها، للحساسية البالغة التي ترافق هكذا علاقات وخاصة مع الدوائر السياسية اذ من العادة ان تكون تلك العلاقة على حساب استقلالية وحرية العمل البحثي، لان اخطر ظاهرة تواجه العمل المؤسسي البحثي والاكاديمي هي نزعة الهيمنة المعرفية التي تحول انشطة المركز الى اداة هدامة للمعارف الاخرى .[51]

كتب علي اومليل امين عام منتدى الفكر حول العلاقة بين المثقف والسياسي، وهنا نقتبس جانباً مما كتب في هذا المجال للترميز للعلاقة بين مراكز البحوث)المثقف (ومتخذي القرار)السياسي (فقال " :ان التجسير)أي ايجاد العلاقة (ليس معناه الوصول الى تطابق بين

المثقف والسياسي، فكل منهما وظيفته ولا يمكن ان يختلطا، بل ان التطابق التام بين المثقف والسياسي لا يكون الا في النظم الشمولية وغالباً ما يتم هذا التطابق على حساب المثقف، فيطوع لخدمة الحزب الحاكم او مؤسسة السلطة، وينتهي الى مجرد خديم لها .او هو يعصر مخه يومياً لمسايرتها، ويعود نفسه على انواع من الرقابة الذاتية .فلا بد من مسافة بين الثقافي والسياسي، المثقف محلل، ناقد، فاتح للافاق، مستكشف للبدائل، او هكذا ينبغي ان يكون، وحتى في الانظمة غير السلطوية، فان السياسي عادة ما يتحرك ويقرر في حدود ما هو ممكن سياسياً في حين ان على المثقف ان يعمل على رفع الممكن السياسي الى مستوى الحقوق والمطامح .لان الممكن سياسياً هو دون الحقوق والمطامح، ومهمة المثقف هو تكوين رأي عام ضاغط من اجل رفع مستوى الارادة السياسية الى مستوى الحقوق والمبادئ .[52] "

6- تدعيم المركز بباحث او اكثر مهمته متابعة تحليل البرامج الاخبارية والحوارية المعروضة على اهم القنوات والاذاعات الاخبارية العربية والعالمية، والقيام بجرد للدراسات والتقارير المنشورة في الدوريات العلمية المتخصصة في القضايا التي تهم المركز.

7- جودة الباحثين :ضرورة الاهتمام بالباحثين كافراد وتقديم الدعم والتسهيل والعمل على رفع مستواهم العلمي والمعرفي باستمرار وتطوير مهاراتهم في مجال اختصاصاتهم، عن طريق تبادل الخبرات بين مراكز الابحاث وايفاد العناصر الكفوءة للتدريب في مراكز بحثية اخرى عربية او دولية ليعودوا بالنفع وبخبرات جديدة.

8- استقطاب الكفاءات العلمية البحثية الموجودة فعلاً في الكليات المختلفة والاتصال بهم وتكليفهم برفد مراكز البحوث بابحاث ضمن اختصاصهم، وبذلك يكونوا مصدر جديد لخبرات مهمة ربما قد انشغلت بالعمليات التعليمية الرتيبة.

9- توفر البيانات :ان العمود الفقري في عمل مراكز البحوث والدراسات يتجسد في توفر قاعدة البيانات المتكاملة التي تقتضيها البحوث في الحقل المعرفي المطلوب، وبخلافه ستكون النتائج مشوهة وبعيدة عن جوهر الموضوع المراد البحث عنه وغير قادرة على معالجة نقاط الضعف في المجتمع والتي تشكل صلب عملها

ومبرر وجودها [53]_

10- عملية التقويم :والمراجعة شبه الدورية وفرز البحوث التي يمكن أن نطلق عليها تسمية البحث الناجح والمتميز، ومراعاة التوقيت الجيد لإصدارها، وربط البحوث بخطة زمنية محددة واشتراكها بفعاليات تطور وتنمية المجتمع .[54]

Arab Research centers: Procedures In Developing Them Towards Making Political Decision

Hashim Hassan Hussein Al–Shahwan
Assist. Lecturer, Regional Studies Centre. Mosul University

Abstract

Arab research centers appeared lately in 20th Century. They appeared in its picture in European universities during 18th century. There was what is known "Scientific chairs" to imitate what is well – known in Islamic world. There were seminars headed by advisory opinions. Often, research centers are formed due to most important events and urgent issues which lead to look for better political solutions. They were known in the west (Think Tanks) in U.S.A. because of its researches and analyses.

But the situation is different in relation to Arab research centers. Those centers didn't take its real place. Also, its products found its way on the shelves and archives without getting the suitable chance to be exploited.

المصادر والهوامش

1-مراكز الابحاث ثينك تانكس ودورها في صنع السياسة الامريكية حيال العرب شبكة المعلومات العالمية، شبكة النبأ المعلوماتية :
http.www.annabaa.org/nbanews/53/197/htm.
2-عباس بوغالم، مراكز الابحاث بين صناعة الافكار وترشيد البيانات، شبكة المعلومات العالمية
http.www.islamonlin.org.
3-جواد الحمد، برامج واجندات مراكز الابحاث العربية وعلاقاتها بقضايا ومصالح الوطن العربي
http.www.mesc.com. jo/mesc-og-o2.htm
4-جيمس ج، ماكغان،مؤسسات الفكر والرأي وتخطي السياسة الخارجية لحدود الاوطان
http.www.usinfo.state.gov/journals/itps/1102/ijpa/mcgann.htm
5- بوغالم، المصدر السابق.

6-هزار صابر امين، مراكز التفكير (Think Tanks)ودورها في التأثير على صنع السياسة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية
http.//www.fcdrs.com/magazem/402.htm.
7-بوغالم، المصدر السابق.
8-يبدو ان هناك عدم اتفاق حول تحديد تاريخ انشاء اول مؤسسة فكر ورأي أو مركز بحث في الولايات المتحدة، وهي على حد قول ابلسون مهمة صعبة ومحبطة، فاكتفى الباحثين بتحديد الموجات او الفترات الرئيسية لنموها .دونالد ا .ابلسون .مؤسسات الفكر والراي وسياسة الولايات المتحدة ألأمريكية.نظرة تاريخية المعلومات العالمية على الموقع التالي :
http:/www.usinfo.state.gov/journals/itps/1102/ijpa/abelson.htm
9-المصدر نفسه.
10- المصدر نفسه.
11- المصدر نفسه.
12 -ايمي كوغنور بيتنكورت، حوار قومي حول انشاء مؤسسة للفكر والرأي، مثال هندراوس .شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي -.\F.journalarabiefile.//a 20%htm.
13- بختيار طه شريف، دور مراكز الابحاث الاكاديمية في ترسيخ استقلال دول اوربا الشرقية، مجلة شؤون اوربية، عدد1، سنة1999،مركز دراسات كردستان، السليمانية،ص.28
14-خليل علي مراد، مؤسسات ومراكز الابحاث والدراسات التاريخية في تركيا المعاصرة، مجلة متابعات اقليمية المجلد 2،العدد3،السنة 2005، ص.1
15- صالح النعامي، لماذا يزهد العرب في معرفة اسرائيل ؟ مقال متاح على موقع الصحافي والكاتب صالح النعامي على شبكة المعلومات العالمية
www.naamy.net/view.pbp?id=465.htm
16- ابراهيم السعيد، مراكز الابحاث في الموساد والشاباك والاستخبارات العسكرية تحدد بوصلة السياسات الاسرائيلية، مجلة فلسطين المسلمة، السنة18،العدد4، نيسان /ابريل، بيروت2000، ص.25
17- ابراهيم خليل احمد العلاف، الغزو الاكاديمي الصهيوني والامريكي للعقل العربي في مصر وسبل مواجهته، بحث مقدم الى مؤتمر المجمع العلمي المنعقد للمدة /16-13تشرين الثاني 2000 /تحت عنوان :العراق وتحديات القرن الحادي والعشرون، مطبعة المجمع العلمي)بغداد،(2001،ص ص.188-187
18-المصدر نفسه،ص.188
19-استطلاع في مركز ابحاث الشرق الاوسط وامن اسرائيل حول افضل رئيس وزراء للمرحلة المقبلة للعراق .وكالة الاخبار العراقية، الترجمة .10/11/2005.
20-كاظم البطاط، البناء العلمي واهمية مراكز الدراسات والبحوث، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.
http:/www.alforat for development and studies center file://A:3.htm
21-وليم د.جارفي،الاتصال اساسي النشاط العلمي، ترجمة حشمت قاسم، الدار العربية للموسوعات)بيروت(1983:،ص.8
22-حول مراكز الابحاث والدراسات، شبكة المعلومات العالمية على الموقع

Research center arabhs.com.
23-الحمد، المصدر السابق.
24-العلاف، المصدر السابق،ص.196
25- جريدة الزمان، العدد (1295)في 23/8/2002، شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي:
http://www.azzaman.com/azz/articles/2002/08/23/797.htm
كذلك ينظر الحجار، التمويل الحكومي الامريكي للجمعيات غير الحكومية العربية NED، شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي:
http:/www.kefaya.org/znet/040904 waelha.jjar.htm
26- حمود منصور، اتهامات بالانحراف الثقافي والاخلاقي والترويج للصهيونية اغلقت مركز الدراسات النسوية في صنعاء، شبكة المعلومات العالية على الموقع الاتي:
http:/www.azzaman.com/azz/aytides/2002/03/07/39.8.htm
27- ابلسون، المصدر السابق.
28- محمد مسعود ياقوت، البحوث العلمية في العالم العربي غير مجدية، شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي:
http:/www.Saaid.net/Minute/197.htm
29- نوفل قاسم علي الشهوان، فجوة البحث والتنمية في بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا وانعكاساتها عربياً، تركياً مثالاً، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 28، العدد 83، سنة 2006، ص .180
30- ميثاء سالم الشامي، حصاد مراكز البحث العلمي في الدول العربية ماذا اتفقت ؟ وماذا قدمت؟ شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي:
http:/www.alarabimag.com/common/book3/mostkblo/3.htm
31- عبد الجليل التميمي، نحو تخطيط مستقبلي للعلاقات العلمية في القرن 21بين العالمين العربي والاسلامي، صحيفة الحياة، العدد 22 (15061)حزيران /يونيو،.2004
32- الحمد، المصدر السابق.
33- نشرة تعريفية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية عمان، الاردن،ص.5
34-احمد فضل شبلول، هل المقصود ترك مساحة البحث والثقافة والفكر والاعلام في الوطن العربي مستباحة، شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي:
http:/ www.middle-east-online.com/uae/2id=31400.htm
35- الحمد، المصدر السابق.
36- جمال علي زهران، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن السمات والتحديات، مجلة السياسة الدولية، عدد 149، سنة 2002، ص.22
37- هاني الياس خضر الحديثي، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، دار الرشيد للنشر،)بغداد،(1982،ص .66
38- دور استطلاع الرأي العام في القرار السياسي في الوطن العربي شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي:

http:/www.Sironline.org
39- ماكفان، المصدر السابق.
40- معن عبد القادر ال زكريا، آلية صنع القرار السياسي والاستراتيجي الولايات المتحدة الامريكية امبراطورية الشركات وجماعات الضغط أنموذجاً مقارباً، مطبوعات ال الصقر للنشر والطباعة والتصميم، العراق، 2005، ص.41
41- العالم العربي اصوات مسموعة من الخارج وعقول مكبوتة من الداخل، شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي، شبكة اخبار العراق، http://www@Al IRAQNEWS.com
42- حول مراكز الابحاث والدراسات، المصدر السابق.
43- خالد الدمشقي، المشاركة في صناعة القرار السياسي، شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي http:/www.Tharwa projevt.htm :
44- العالم العربي، المصدر السابق.
45- بسيوني ابراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،)بيروت (1993 :ص .88
46- المصدر نفسه، ص .90-89
47- شبكة اخبار العراق، المصدر السابق.
48- الحسن بن طلال، اسلام سلام :اللقاء بين الاسلام والغرب،مجلة المنتدى، العدد (173)، شباط /فبراير 2000،ص .4
49- البطاط، المصدر السابق.
50- عبد المنعم الاعسم، محمد قنطارني :على صاحب القرار السياسي العربي ان يسترشد برأي المفكرين والعلماء.
51- حول مراكز الابحاث، المصدر السابق.
52- علي أومليل،عن الثقف والسياسي، مجلة المنتدى،العدد 133، سنة1996،ص .3
53- البطاط،المصدر السابق.
54- عبدالله موسى، مراكز الدراسات، ترف فكري ام ضرورة عصرية؟ شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي: http:/www.annabaa.org/nba38/marakz.htm